واقع المدرسة المغربية وآفاقها

أحمد أخشيشن*

شرفتني هيئة تحرير مجلة «المدرسة المغربية» بتقديم شهادة حول واقع المدرسة المغربية وآفاقها ؛ وأغتنم بدءا هذه المناسبة، لأبارك للمجلس الأعلى للتعليم مبادرة إطلاق فضاء فكري تواصلي، سيشكل بالتأكيد، إضافة نوعية هامة، في سيرورة نهوض المجلس بوظائفه الأساسية، وحرصه على تنمية البحث النظري والميداني المطبق على قضايا التربية والتكوين، متمنيا أن يشكل هذا الإصدار الجديد قيمة علمية مضافة في خدمة المدرسة المغربية.

يحدوني الأمل في أن يشكل الملف الأول من هذه المجلة، في تزامنه مع تفعيل البرنامج الاستعجالي لإنجاح المدرسة المغربية، فرصة مواتية لإذكاء دينامية نقاش تعددي، هادئ ورصين، حول مختلف تجليات واقع المنظومة التربوية الوطنية ومتطلبات الارتقاء بها ؛ نقاش من شأنه أن يكرس مبدأ كون المدرسة الوطنية هي قضية ومسؤولية الجميع وشأن وطني مصيري، بما يتطلبه تفعيل هذا المبدأ، من مشاركة وانخراط مختلف مكونات الدولة والمجتمع، وفق مقاربة تشاركية بناءة، تخصب شروط التلاقح والإبداع الجماعي لتصور متقاسم وشامل لمعالم مدرسة تمثل بحق الحامل المؤسسي الفعلي للمشروع التربوي للمجتمع، وبوابته الأولى على عالم المعرفة والعلم والتنمية.

ومع الإقرار بحساسية تقديم شهادة حول واقع المدرسة وآفاقها، لصعوبة التموقف قبليا من قضايا حبلى بالإشكاليات والتأويلات ؛ فإن شهادتي ستكون وفية للمقاربة المنهجية والقيمية التي تؤطر رؤيتي، باعتباري مسؤولا حكوميا، وباحثا، ومواطنا مهتما بالمدرسة المغربية ؛ حريصا في ذلك على إعمال نهج يتحرى الموضوعية قدر الإمكان.

* وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

تأسيسا عليه، لعلنا في غير حاجة إلى الاستغراق مجددا في تمرين إعادة إنتاج تشخيص واقع المدرسة المغربية، الذي استنفد زمنا سياسيا ومعرفيا وتدبيريا ثمينا، بعدما تبلورت خلال العقد الأخير بالخصوص، إرادة سياسية ومجتمعية قوية وحازمة للنهوض بالشأن التعليمي، معززة بالتقاء مختلف الشروط المؤسسية والعملية لاتخاذ إجراءات جديدة وأكثر جرأة لفائدة المدرسة المغربية، والمبادرة بتوفير الدعم والسند اللازمين لتحفيز ديناميات الإصلاح والتغيير. وقد تمظهرت تجليات هذه الإرادة الجماعية في قرارات سياسية وإنجازات مؤسسية وازنة، تراكمت عبرها العديد من الدراسات والتقارير العلمية، بمساهمة كفاءات وطنية متنوعة المشارب والتخصصات، انطلاقا من الدراسة التشخيصية للجنة الخاصة للتربية والتكوين، التي ارتكز عليها وضع توجهات «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، مرورا بتقرير الخمسينية لسنة 2005 حول التنمية البشرية ببلادنا، وصولا إلى التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم سنة 2008، الذي يشكل أهم وأعمق وأشمل عمل أكاديمي وعلمي، أنجز حول واقع المدرسة المغربية، بمقاربة تشاركية، استوعبت مختلف الآراء والتوجهات الممثلة داخل المجلس، وانفتحت كذلك على آراء مختلف الفاعلين والشركاء، معبدة الطريق لوضع البرنامج الاستعجالي، الذي يشكل ترجمة وفية لاختيارات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ولتوصيات تقرير المجلس الأعلى للتعليم، في إعطاء نفس جديد لإصلاح المدرسة المغربية وتجديد ثقة المجتمع فيها.

وعطفا عليه، فمن الأكيد أن بلادنا قد حققت اختراقات أساسية في تشريح سؤال واقع المدرسة، وبسط عدد من مؤشرات الخصاص والتعثر بجرأة وتجرد. وقد تم الحرص، في كل المناسبات المتاحة، على التصريح بكل شفافية ونزاهة بالأرقام والإحصائيات الفعلية لأداء المنظومة على مختلف مستوياتها، وذلك، من منطلق الاقتناع بأن الشأن التربوي يعد مسؤولية الجميع، وبأن حسابات التحفظ والتكتم، قد كلفت الوطن فاتورة باهظة مؤجلة من الخصاص والحرمان والإقصاء وضياع فرص تمدرس مئات الآلاف من ناشئة المغرب دون 15 سنة من العمر، الذين نحتاج إلى بذل مجهود تربوي واجتماعي مندمج، وكذا عبر مشاريع البرنامج الاستعجالي، من أجل إرجاعهم إلى أحضان مدرسة تضمن حق كل الناشئة المغربية في التعليم والمعرفة والعلم، وتجسد مبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف والمساواة بين الجنسين، وتيسر سبل التربية على قيم المواطنة الملتزمة، والاندماج في المجتمع، والنجاح في الحياة.

غير أنه لابد من توضيح معطى محوري ضمن هذا النقاش، أساسه أن البرنامج الاستعجالي لا يقدم رؤية استشرافية لمرحلة وازنة من آفاق المدرسة المغربية فحسب، بل إن مهمته الأساس تتمثل في تثبيت وضمان استقرار وانتظام وظائف ومهام المدرسة الحالية، بالعمل على تسريع أوراش عشرية الإصلاح، وتدارك ما تعثر منها، انطلاقا من التوجهات المرجعية للميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وغني عن التذكير في هذا الإطار، بأن تنفيذ البرنامج الاستعجالي بداية من هذه السنة استلزم تخصيص اعتمادات مالية عمومية غير مسبوقة من ميزانية الدولة برسم سنة 2009 لفائدة القطاع تناهز 9 ملايير درهم ؛ ستخصص لتمويل مشاريع ضخمة، انطلاقا من مبدإ ناظم وموجه يتعلق بجعل المؤسسة التعليمية، وأساسا المتعلم، في قلب اهتمامات منظومة التربية والتكوين، مع ضمان مشاركة الجميع في التعبئة من أجل إنجاح هذا الورش الحيوي والمصيري.

وتمهيدا للشق الثاني المتعلق بآفاق المدرسة المغربية، وسعيا نحو موضعة نقاش آفاق المدرسة في سياقاته الكونية المؤسسة للحاجة إلى المدرسة، يمكن طرح بعض المقدمات الأولية الموجهة، في تمفصلها مع رسالة المدرسة، والتي تحددها إجمالا ثلاثة مرامي أساسية :

1 - مركزية دور المدرسة وفرادته في توفير شروط وحوافز تأهيل واندماج المتعلم"ة"، وامتلاكه للقيم الناظمة للتعايش ولمتطلبات العيش المشترك ؛

2 - محورية وظيفة المدرسة في الإجابة الفعالة والناجعة عن الحاجات المتجددة للمتعلم والمجتمع، وفي إنتاج ومضاعفة الثروة، من حيث هو محدد حاسم لاستحقاق التنافس المعرفي والعلمي والاقتصادي في عصر العولمة ؛

3 - المسؤولية التربوية والبيداغوجية للمدرسة، في ضمان تدرج تراكمي على مستوى إنتاج وعقلنة علاقة المتعلم بالزمن، بوصفه سيرورة اكتساب وتأهيل واندماج.

بناء على ذلك، يمكن التأكيد على استراتيجية دور المدرسة في أي نهوض اجتماعي حضاري و تحديثي وتنموي، خاصة في وضعية مجتمعنا الذي لا يزال يؤدي ضريبة باهظة بسبب تقلص ومحدودية دور ووظيفة المدرسة سابقا، بما ترتب عن ذلك من هدر وتعثر في أوراش الإصلاح المنشود، رغم توفر الإرادة السياسية والتوافق الوطني. لذلك، لا

يمكن إلا أن نتطلع بإصرار وتفاؤل إلى إنجاز المهام التي ما فتئت تنتظرنا من أجل صياغة تصور جديد ووظيفي للأفق الجدير بمستقبل المدرسة المغربية.

إننا ندرك جميعا اليوم، بأن التطور السريع للعالم مع بداية الألفية الثالثة، قد حمل جيلا جديدا من القضايا والإشكالات والتحديات، التي تسائل بعمق وإلحاح، آفاق المدرسة ومهامها في مختلف تقاطعاتها وامتداداتها البيداغوجية والتربوية والتكوينية والاقتصادية ؛ يتصل جزء منها بالتحول الجذري الذي طرأ على مواصفات المهن والتخصصات في عصر العولمة، وطلبات سوق الشغل الجديدة ضمن الثورة التكنولوجية والاقتصاديات العابرة للحدود، وما يفرضه ذلك من ملاءمة وتحيين متجددين لهندسة ومناهج التربية والتكوين، ومن مراجعة لمسالك التكوين ومجالات البحث العلمي في الجامعة، التي أضحت مطالبة بتشكيل أقطاب كبرى، ضمانا لتنافسيتها. كما تحيلنا هذه التحديات، في بعد آخر، إلى ضرورة الحسم في «لغات التعليم والتكوين»، في علاقة ذلك بصعود قوى اقتصادية ودولية جديدة، تربطها ببلادنا مصالح مشتركة وثيقة، والحاجة إلى تطوير تنافسية نظامنا التربوي والتكويني ونسيجنا الاقتصادي، وذلك في سهر دائم على المحافظة على خصوصياتنا ومصالحنا الوطنية. وهي تحديات بقدر ما يستدعي رفعها اعتماد مقاربة استباقية جريئة، بقدر ما يتطلب الأمر بلورة تصور متكامل لمختلف تمفصلات سؤال آفاق المدرسة المغربية، في آجال معقولة ومدروسة ؛ فنحن مدعوون إلى إبداع رؤية نسقية استشرافية يقظة و طموحة وطويلة النفس، تتغذى من الإمساك الحازم بحقائق وصعوبات الواقع، والانفتاح الدائم على التحولات المتسارعة للمحيط، والتشاور المستمر مع الفاعلين المباشرين والشركاء المؤسسيين والاجتماعيين والمدنيين، وصولا إلى بناء تعاقد وطني جديد حول المدرسة الوطنية المتجددة.

لأن زمن المدرسة هو زمن المستقبل بامتياز، ولأن رسالة المدرسة تغترف من حق كل بناتنا وأبنائنا في التربية والتعليم والتكوين، وفي المواطنة المتشبعة بالمسؤولية والكرامة، لنشرع رحاب الفكر، ولنخصب نبوغ العقل، ولنوحد إرادة الفعل، حول آفاق مدرسة جديرة بمستقبل المشروع التنموي الحداثي الديمقراطي للمغرب.